چکیده عربی مقالات

دراسة قاعدة اصالة الصحة وعلاقتها ببعض القواعد الأخرى

*محبوبه حور

* مريم الخطيب باشی

الملخص

موضوع هذا البحث هو دراسة قاعدة الصحة وعلاقتها ببعض القواعد الأخرى. الغرض العام من هذا البحث هو التعرف على مفهوم قاعدة الصحة وتوثيقها والقوانين المشابهة لها وتطبيقاتها. ولقاعدة الصحة تشابه مع بعض القواعد الأخرى، ومنها قاعدة الفراغ و الاستصحاب. وقد تناولت أمثلة على تطبيق قاعدة اصالة الصحة فی الفقه: بيع العاقل مع الشک فی إنفاذ المالک، والوصية بشیء مشترک بين الحلال والحرام، والعناوين المقصودة كالصلاة على الميت، والعناين الغير المقصودة پ كتطهير الملابس من أمثلة تطبيق اصالة الصحة، وهو فی الفقه.

يعد هذا البحث من الأبحاث الوصفية التحليلية وطريقة جمع المعلومات هی المكتبة. إن التعامل مع هذه القاعدة يجعل الفقه أكثر عملية فی الحياة ويحل بعض المشاكل القائمة ويمنع تعطيل النظام. وقد تم فی هذا البحث استخدام العديد من الكتب الفقهية ومحاولة دراسة جوانب مختلفة من هذه القاعدة.

الكلمات المفتاحية: حكم اصالة الصحة، القواعد الفقهية، الاستحباب، حكم المكان، مفهوم الوجوب، المفهوم الوضعی.

*تخرج من المستوى الثانی من الحوزة العلميه فی خراسان

* مشرف

قاعدة السلطنة فی الفقه

* دنیا بورمند
* دکتر محمد امامی

الملخص

موضوع هذا البحث هو « قاعدة السلطنة فی الفقه» وهذه القاعدة من أشهر القواعد الفقهية وتثبيت أركان الملكية، ونظراً لمكانة الملكية والملكية الخاصة فی حياة الإنسان اليومية، فإن لها أهمية خاصة بين المسائل. والغرض العام من هذا البحث هو التعرف على مفاهيم ووثائق وتطبيقات حكم السلطنة.

ويرتبط قاعدة السلطنة بعدة قواعد أخرى، مثل: قواعد نفی الضرر، لاحرج و نفی سبيل. وقد استخدمت فی هذا البحث العديد من الكتب الفقهية والأصولية، وقد تمت تجربة جوانب مختلفة من هذه القاعدة. يعد هذا البحث من الأبحاث الوصفية التحليلية وطريقة جمع المعلومات هی المكتبة.

ويبدو أن دراسة قاعدة السلطنة وبيانها هی الأكثر فائدة فی الفقه من حيث الخمس والزكاة والإجارة والرهن والبيع والحج والوقف والوقف وغيرها.

الكلمات المفتاحية: قاعدة السلطنة، المال، الملكية، حق الملكية، ممارسة حق الملكية.

---

*تخرج من المستوى الثالث فی الحوزة العلميه فی خراسان
* مشرف

دراسة قاعدة نفی سبیل وتطبیقها فی العلاقات الاقتصادیة

*زهراء آوان

* دکتر محمد امامی

الملخص

تعد قاعدة نفی السبیل من القواعد الفقهیة المهمة، والتی أثبتها الفقهاء المشهورون بالاستشهاد بالآیات والأحادیث والإجماع والعقل، وفی کثیر من الأحوال جعلوا هذه القاعدة أساسًا لاستنباط الأحکام الشرعیة. و وفقاً لهذه القاعدة، فإن أی نوع من العلاقات، بما فی ذلک العقود والصفقات والمعاملات التی تجعل الکفار یجدون وسیلة للسیطرة علی المسلمین والتأثیر علیهم، أو تجعلهم متفوقین علی المسلمین، لا یصح. ویمکن الاستفادة من هذه القاعدة فی الأبعاد السیاسیة والاقتصادیة والاجتماعیة والفقهیة؛ لکن فی العصر الحالی، حیث یلقی حکم ونفوذ الدول الأجنبیة والمستعمرة بظلاله علی المسلمین وأراضیهم بطرق مختلفة، فإن من أفضل الطرق للإنقاذ والخروج من هذا الوضع المهین هو الاهتمام بهذا الأمر ومتابعة هذه القاعدة.

وأهم تطبیق لهذه القاعدة هو فی مجال قضایا الإسلام السیاسیة والاقتصادیة. وبالنظر إلی هذه القاعدة وتوصیات مقام المعظم رهبری وتأکیده علی الاقتصاد المقاوم وأن تطبیقها الصحیح یمکن أن ینقذ البلاد من الاعتماد علی الأجانب فی مختلف المجالات، یحاول هذا المقال وصفها وتحلیلها باستخدام المصادر الفقهیة وهو یحاول شرح أحد أنجع الطرق للإنقاذ والخروج من هیمنة ونفوذ الدول الأجنبیة وعدم الاعتماد علی الکفار. وعلی هذا فقد تم بیان قاعدة نفی سبیل وأدلته ورموزه وملحقاته وأعماله ونتائجه.

الکلمات المفتاحیة: القاعدة الفقهیة، نفی السبیل، العلاقات الاقتصادیة

***تخرج فی المستوی الثالث فی الحوزة العلمیه فی خراسان**

*** مشرف**

حكم التسامح فى أدلة السنن وتطبيقه فى فقه الإمامية

*ناهيد آذرسعادت آبادى

* د. رضا حق پناه

الملخص

وقاعدة التسامح فى أدلة السنن من القواعد التى وردت فى بعض الأحكام المستحبة والمكروهة فى فقه الإمامية. لا شک أن جزءا كبيرا من العادات والقيم والتقاليد الإسلامية موجود فى أحاديث وروايات معصومين، فى حين أن بعض هذه الأحاديث تفتقر إلى الشروط الأساسية للصحة (مثل عدالة الراوى أو التسجيل فى الرواية و ربط الوثيقة). ولذلک طرح هذا السؤال المركزى: هل يمكن قبول مثل هذه الأحاديث بتجاهل الوثيقة وانتظار الأجر؟ وفيما يتعلق بقبول هذه القاعدة، هناک مؤيدون ومعارضون.

يهدف هذا البحث بعنوان نطاق حكم التسامح فى أدلة السنن وأهم حالات تطبيقه فى فقه الإمامية إلى إعطاء فهم صحيح لهذه القاعدة وتحليل حالات تطبيقها عند فقه الإمامية. وفى هذا البحث، وبعد بيان الموضوع، تم بحث حجج المؤيدين والمعارضين المختلفة، وبعد النظر فى نطاق هذه القاعدة، تم بحث تطبيقاتها فى الفقه الإمامى.

الكلمات المفتاحية: أدلة السنن، فقه الإمامية، أخبار من بلغ.

---

*تخرج فى المستوى الثانى فى الحوزة العلميه خراسان

* مشرف

قاعدة اللطف فی کلام الإسلامیة

* مریم اصلانی سناجردی
* مریم الخطیب باشی

الملخص

موضوع هذا المقال هو دراسة قاعدة اللطف فی کلام الإسلامیة. والغرض العام من هذا البحث هو التعرف علی مفهوم هذه القاعدة وتوثیقها وأنواعها ووظائفها.

ومن أشهر تقسیمات المعروف تقسیمها إلی لطف المقرب والمحصل. مع توضیح أنه إذا استغل المکلف اللطف وکان اللطف یحمله علی أداء الواجب یسمی لطف المحصل و إذا کان اللطف لا یؤدی إلا إلی قرب المکلف من أداء الواجب یسمی لطف المقرب .

إن برهان حکمة الله وجود وکرمه وعدالة الله وحاجة الإنسان إلی الإرشاد العلمی والعملی وغیرها من أسباب استدعاء النعمة. والآیات والأحادیث التی تشیر إلی هذه القاعدة.

ولقاعدة اللطف عدة وظائف أهمها تطبیقه فی إثبات النبوة والإمامة وغیبة إمام العصر و ولایة الفقیه والعصمة. ومن خلال دراسة جوانب هذه القاعدة المختلفة یمکن أن نستنتج أن الواجبات الشرعیة، وإرسال الأنبیاء وعصمتهم، والوعد والوعید، شرور وغیبة إمام العصر (عجل الله تعالی فرجه الشریف) کل ذلک من فضل الله الذی یعین الإنسان علی الوصول إلی الکمال، ویهدینا إلی سعادة الآخرة.

الکلمات المفتاحیة: لطف، قاعدة اللطف، لطف مقرب، لطف محصل، النبوة، الإمامة.

*تخرج فی المستوی الثانی فی الحوزة العلمیه خراسان
* مشرف

قاعدة الاقدام فی الفقه والقانون

* مهدیه دانشورثانی
* دکتر رضا دانشورثانی

الملخص

موضوع هذا المقال هو دراسة قاعدة الاقدام فی الفقه والقانون. وتعتبر هذه القاعدة فی الفقه والقانون الإیرانی أحد ضمانات وأسباب الإعفاء من المسؤولیة المدنیة.

وفقًا لقاعدة الاقدام، إذا تصرف المالک عن علم علی حساب نفسه، فإن سبب الخسارة لیس له ضمان أو مسؤولیة عن الخسارة.

هناک أوجه تشابه بین قاعدة الإقدام وقاعدة ضمان ید، وقاعدة رضایة التالف، وقاعدة لا ضرر، وقاعدة الاتلاف، وقاعدة التسبیب. وبالطبع هناک قوانین مشابهة لهذه القاعدة فی القانون الأجنبی، وقد ذکرنا بعض الأمثلة علیها، منها القوانین فی القانون الرومانی، و کامن لا، و فرنسا.

وقد تم فحص تطبیقات قاعدة الاقدام فی کل من المسائل المدنیة والجنائیة. بیع الفضولی والغصب والإجارة والاعراض والمضاربة وسداد الدین والودیعه هی أمثلة للاستخدام فی الأحوال المدنیة. وکذلک فی المسائل الجنائیة، فی الحالات التی یلحق فیها الشخص ضرراً بدنیاً علی نفسه أو یعرض أمواله للخسارة علی شکل سرقة أو احتیال ونحو ذلک، استناداً إلی قاعدة الاقدام بسبب خطأ المال المفقود، یکون مرتکب الجریمة لا یمکن تحمیله المسؤولیة، واعتبر ذلک جریمة وعاقبه.

الکلمات المفتاحیة: قاعدة الاقدام، القواعد الفقهیة، المسؤولیة المدنیة، الضمان، الخسارة

***تخرج فی المستوی الثانی فی الحوزة العلمیه خراسان**

*** مشرف**